اليمنيون ينفقون 300 مليار ريال على الغذاء

الثورة/عبدالله الخولاني

توفير السيولة المالية لاحتياجات شهر رمضان المبارك من المهام الصعبة أمام أرباب الأسر في اليمن والتي يفشل أمامها الكثير نتيجة لضخامة المبالغ المطلوبة والارتفاع القياسي في نسب الاستهلاك ودخول أصناف موسمية ،وهذا يفاقم من عجز الموازنة ويؤدي إلى تدهور الحالة الاقتصادية طول الشهر الكريم.. وبالتالي يزيد الإنفاق بسبب المجاملات والعزومات ، وأصناف الطعام المختلفة في سفرة الإفطار.

الإنفاق على الغذاء يستحوذ على 70% من نفقات الأسر اليمنية خلال الأيام العادية لكن خلال شهر رمضان يتجاوز 200% فنحو 3 ملايين أسرة تنفق 300 مليار ريال على الغذاء في العام ، فمؤشرات الهيكل السلعي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء يكشف عن ارتفاع فاتورة واردات اليمن من الحبوب من 275 مليارا في 2008م إلى نحو 366 مليار ريال خلال العام 2013م و60 مليار ريال على الفواكه مقارنة مع 29 مليار في 2008م ،ورغم أن الأسرة اليمنية في غير رمضان تتناول 3 وجبات وربما أكثر في بعض الأحيان بينما يقتصر الأمر في رمضان على وجبتي الإفطار والسحور إلا أن التسوق في رمضان يزداد بصورة كبيرة.

كما أن أكثر المناسبات احتفالا وإنفاقا من قبل الأسرة اليمنية تكون في شهر رمضان المبارك، كما أن الغذاء هو المجال الأكبر الذي تنفق فيه الأسرة ميزانيتها عن أي شيء آخر، حيث ينفق اليمنيون 200% من ميزانياتهم على الطعام في رمضان.

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن قدوم شهر رمضان المبارك يرتبط في اليمن بالعديد من مظاهر الاحتفال، وأهمها المغالاة في إعداد أنواع وكميات من أصناف الطعام وإضافة بعض اللوازم المنزلية الحديثة.

كل ثلاثاء
عبدالله الخولاني

كذبة أخرى!!

أزمة المشتقات النفطية مستمرة والطوابير تصل لعدة كيلومترات وهذا ليس بجديد فالمواطن اليمني أصبحت حياته كلها أزمات لكن الجديد هو تصريح المصدر المسؤول بشركة النفط عن توفر البنزين بشكل تدريجي ودعوة المواطنين إلى عدم التدافع على محطات بيع المشتقات وهي كذبة صدقها الكثير والعبدلله واحد ممن أبى الانتظام في طوابير المحطات منتظرا التدفق التدريجي الذي لم يرى النور حتى اللحظة بل زادت الأزمة من وطأتها.

الأكيد والراسخ عند المواطنين أن الحصول على بعض اللترات من البنزين يحتاج لجهد كبير وطابور لعدة ساعات في حالة توفره في بعض المحطات والناس يعانون الأمرين جراء ما يتجرعونه من متاعب للحصول على المشتقات النفطية لكن ما يزيد الطين بلة هو التصريحات التي تطل علينا بين الفينة والأخرى للمصدر المسؤول عن توفر المشتقات النفطية ليستبشر الناس خيرا وماهي إلا بضع ساعات وينكشف المستور وكذب المصدر المسؤول .

توفير المشتقات النفطية هي الأولوية التي يحلم المواطن بتحقيقها على أرض الواقع خصوصا ونحن على أيام من حلول شهر رمضان المبارك ونعلم جميعا مايعني لنا هذا الشهر وحالة المزاج العام فيه التي تكون مائلة إلى النزق وغير محبذة للطوابير ووجع الرأس فهل تنظر حكومتنا للمواطن بعين الرحمة وتخفف عليه معاناة الحصول على مادتي البنزين والديزل.

اليوم نريد معالجات حقيقية لأزمة المشتقات النفطية التي طالت تأثيراتها كل مفاصل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تصريحات المصدرالمسؤول التي تبيع الوهم وتولد الإحباط واليأس في نفوس الناس وتكشف مدى اللامبالاة بمعاناة المواطن من قبل من يديرون شؤونه .

على الحكومة العمل بصدق من أجل تنفيذ توجيهات الرئيس هادي بتوفير المشتقات النفطية لمدة ثلاثة أشهر بعيدا عن المكايدة السياسية واختلاق الأعذار والمبررات الواهية التي مل الشعب منها وممن يرددونها فالواقع بحاجة إلى حلول تخفف من مشاكل المواطن اليومية وليس مزايدة وكلام لا يسمن ولا يغني من جوع.

نتمنى على ساساتنا وأحزابنا ومسؤولينا أن يتقوا الله في هذا الشعب ويتفقوا من أجل 25مليون مواطن ينتظر من يلتفت إليه ويحسن من معيشته ومستوى الخدمات المقدمة بدلا من المهاترات والمكايدات التي أفسدت السياسة وكدرت حياة المجتمع وأدخلت الوطن في أزمات معقدة ما أنزل الله بها من سلطان.

Alkhwlani22@yahoo.com

الأزمة في "الشركة" وليس في الغاز

تسلل الغاز على حين غرة وبصورة مفاجئة الأسبوع الماضي إلى واجهة الأزمات ، اختفاء غريب وارتفاع في الأسعار ووصول سعر دبة الغاز إلى نحو ألفي ريال من 1500 ريال.
ومع تراجع المشكلة المفاجئة مطلع الأسبوع الحالي وعودة الهدوء إلى الأسواق ، تتجسد الأزمة أكثر وبشكل مقلق في مبنى مختبئ في دهاليز شارع الرباط ، وبعد صعوبة بالغة في البحث عنة والعثور عليه تصطدم بفوضى عارمة تجتاح مكاتب فارغة إلا من الطاولات التي بداخلها، وهنا تجد الأزمة أنها في الشركة وليس في الغاز.

استطلاع / محمد راجح

لم يعد بمقدور المواطن تحمل أزمة جديدة خصوصا في احتياجاته اليومية وأهمها مادة الغاز المنزلي التي يزداد الطلب عليها نتيجة ارتفاع النمط الاستهلاكي في الموسم التجاري الرمضاني.

ويحذر خبراء من معاودة أزمة الغاز المنزلي للظهور مرة أخرى فالسوق المحلية متشبعة بهذه المادة الهامة وهناك اكتفاء منها والذي يعود للدور الكبير الذي تقوم به "صافر" في تزويد السوق المحلية بصورة مستمرة من متطلبات الغاز المنزلي.

وتأتي هذه التحذيرات المتكررة من تجدد أي أزمة اقتصادية ومعيشية مفتعلة ، نظرا لازدهار تجارة الأزمات خلال الفترة الراهنة والمتركزة بشكل كبير في المشتقات النفطية وتستهدف بصورة واضحة الحياة المعيشية للمواطنين

سوق سوداء

المستثمر في مجال الغاز عبدالكريم الدعيس "صاحب أكثر من خمس محطات لبيع الغاز" يشكو فوضى التعامل مع هذه المادة المنزلية من قبل الجهات المعنية بعد أن كانت عملية توزيعه تتم إلى المحطات لكنها الآن أصبحت عشوائية.

ويقول أن أعمالهم المنظمة والمعتمدة على أساطيل نقل حديثة متوقفة نتيجة لهذه العشوائية ولا تتجاوز نسبة تعبئتهم 2% ، والسبب التواطؤ مع فئات عملت محطات عشوائية بصهاريج ومن ثم يتم تعبئتها لهم وتمشي أمورهم على حد وصفه.

ويؤكد على خطورة التحول إلى السوق السوداء لبيع الغاز التي تتغطى من وقت لآخر، بالإضافة إلى التلاعب بالموازين والتي تطبق على النظامين فقط بينما لا يلزم بها بعض العاملين بصورة عشوائية.

ويقول : يأتي إلينا مندوبون من شركة الغاز بشكل مستمر لمتابعة الموازين،رغم عملي بصورة نظامية والتزامي بها ، وأنا كمستثمر ملزم بهذه الموازين بحيث لا تقل الاسطوانة عن 26 كيلو ،لكن البعض لا يهمهم وكل تركيزهم على الربحية ويخالفون قوانين التعبئة لانهم يعبئون أقل من نصف الاسطوانة والمفروض يتم متابعتهم وإلزامهم بالمقاييس.

تقطعات

تعتبر التقطعات أبرز مشكلة يعانون منها بحسب هذا العامل في مجال الغاز، ويضيف الدعيس عن تعرضه مؤخرا للكثير من التقطعات ونهب خمس قاطرات له مؤخرا منها أربع قاطرات في مأرب.

ويقول :نحن بحاجة ماسة لحماية الدولة والجهات المختصة ، لأنه كلما تابعنا هذه القضية يقال لنا أن هذا ليس من اختصاصهم ، وهذا غير معقول لأن مثل هذه الجهات المعنية ملزمة بحمايتنا .

ويرى أن الجهات المعنية مثل شركة الغاز مطالبة بالحد من فوضى التوزيع والتلاعب بهذه المادة المنزلية من الغاز بالسوق السوداء ، بينما المستثمرون العاملون بنظام والملتزمون بالقانون معرضون للاضطهاد والابتزاز وعدم حمايتهم ، فالدولة مطالبة بحماية رأس المال الوطني.

وأهم ما يتعرضون له كما يقول الدعيس بصورة مستمرة تتمثل بالتقطعات وعدم وصول الكميات المخصصة لهم من الشركة اليمنية للغاز ، الأمر الذي يحدث اختلالا في عملية التوزيع ونقص الكمية المعروضة في بعض الأوقات.

عشوائية

السوق أصبحت عشوائية ولا وجود للجهات المسؤولة الأمر الذي يهدد وضعية هذه السلعة في السوق المحلية وكذا التلاعب بأسعارها نتيجة لازدهار السوق السوداء

ويشدد في هذا الجانب المستثمر الدعيس على تقاعس الجهة المعنية عن تشغيل مصنعة لإنتاج الاسطوانات منذ فترة طويلة، على الرغم من خسارته لمبالغ طائلة لإنشائه كمشروع استثماري وطني بينما هناك ازدواجية في التعامل بهذا الخصوص.

ويدعو الدعيس إلى المساواة في التوزيع والحصول على مادة الغاز ليحصل المواطن على حقه بعدالة ، ويشكو من عدم وصول الكمية المفترض أن يحصل عليها .

ويتفق مع هذا الأمر أحد المواطنين محمد العبيدي والذي يقول أن هناك تفاوتاً كبيرا في الأسعار وكل بائع يبيع بالسعر الذي يريده بسبب غياب جهات الرقابة والضبط.

ويؤكد أن أسعار الغاز غير مستقرة على الرغم من استقرار تواجده في السوق المحلية ،وهناك ارتفاعات في أسعاره بنسب عالية تمت خلال الفترة الماضية، بالإضافة الى قضية المحطات العاملة في بيع الغاز للسيارات والتي أحدثت مشكلة في هذا الجانب.

إنتاج

تكشف بيانات رسمية أن الفاقد النفطي والغاز المنزلي من احتياطيات قطاع 18 نتيجة تصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى ميناء بالحاف والذي يقدر بحوالي 50 مليون برميل من النفط الخام وحوالي 70 مليون برميل من الغاز المنزلي .

ويتطلب هذا الأمر بحسب خبراء إعادة ترتيب قطاع النفط والغاز في اليمن ، حيث يعاني من مشاكل عديدة أهمها نفط الكلفة والفاقد النفطي والاختلالات الإدارية والأمنية .

ويغطي "القطاع 18" احتياجات السوق المحلية من الغاز المنزلي بنسبة 100% ،حيث ينتج نحو 30 ألف طن منه مادة الغاز المنزلي .

ويصل إنتاج القطاع حاليا إلى 35 برميل نفط يوميا ، بالإضافة إلى 30 ألف برميل غاز منزلي يوميا ،ومليار و200 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي يصدر الى بلحاف أي ما يعادل 200 ألف برميل نفط مكافئ .وتؤكد صافر أنها تنتج حاليا 90 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي لمحطة مأرب الغازية ، ما يعادل 15 ألف برميل نفط مكافئ.

وتعد حقول النفط والغاز في صافر بمثابة شريان الاقتصاد الوطني، فهي المزود الوحيد للسوق المحلية بالغاز المنزلي، ومنها تعود 85% من دخل اليمن النفطي .

ويؤكد القائمون على هذا القطاع النفطي والغازي ان هناك جهود للحفاظ على القدرة الإنتاجية في مستواها الأمن على الرغم من الأعمال التخريبية والأضرار الناتجة عنها .

المواصفات تدعو إلى تبني "الاعتماد" ميزة تنافسية في العطاءات والمناقصات

الثورة / محمد راجح

دعت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس كافة الجهات والمؤسسات ذات العلاقة إلى المشاركة الفاعلة في وضع وتبني التشريعات الملائمة لضمان تطبيق الاعتماد في مختبرات الفحص والمعايرة والمختبرات ، وجهات التفتيش ومنح شهادات المطابقة لأنظمة الإدارة العاملة في السوق المحلية ، وجعل الحصول على الاعتماد ميزة تنافسية في عمليات المناقصات.

وأكد مدير عام الهيئة وليد عثمان في الحفل الذي أقيم أمس بصنعاء بمناسبة اليوم العالمي للاعتماد على الدور الذي يقوم به الاعتماد في تحقيق التنمية المستدامة لكافة الجهات ذات العلاقة لتلبية احتياجات ومصالح المواطنين والاستجابة لمتطلباتهم الجديدة والطارئة بما يشمل ليس فقط الاحتياجات الأساسية بل كافة المتطلبات لتحقيق حياة أفضل وتوسيع فرصهم في الاختيار.

وقال عثمان أن التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني وما يفرضه نظام العولمة واتفاقيات التجارة الدولية وإزالة العوائق الفنية أمام التجارة تؤكد ضرورة الارتقاء والنهوض بالبنية التحتية للاعتماد وتعزيز القدرة الفنية له على المستوى المحلي بحيث يلبي احتياجات المستهلك اليمني

أهمية الاحتفال بهذه المناسبة نظرا لما يمثله الاعتماد من أهمية كبيرة لصانعي القرار وجهات تقييم المطابقة والمستهلكين.

مشيراً إلى أن الاعتماد يقوم بدور هام على المستوى الوطني في بناء الثقة بخدمات تقييم المطابقة الوطنية ونتائجها من قبل المستهلكين ، الأمر الذي يضمن صحتهم وسلامتهم.

لافتا إلى أن اتفاقيات الاعتراف المتبادل بين هيئات الاعتماد الدولية تعزز تلك الثقة عن طريق إلغاء الحاجة إلى تعدد عمليات التقييم وإعادة الفحص للخدمات والمنتجات عن التصدير عبر الحدود.

وقال أن أهداف الفعالية تتمثل في الترويج والتسويق لمفهوم نظام الاعتماد وآلية الحصول عليه ومساعدة جهات تقييم المطابقة في تطبيق متطلبات المواصفات القياسية .

وبحسب عثمان فإن هناك فوائد متعددة لنظام الاعتماد على الاقتصاد الوطني ، حيث يعد نظام الاعتماد إحدى المتطلبات الدولية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، ورفع مستوى البنية التحتية للجودة الوطنية..

بالإضافة إلى تسهيل انسياب السلع من وإلى الأسواق مع اتساع المساحة التسويقية العالمية ، وخفض تكلفة السلع و المنتجات الواردة بالاستفادة من تطبيق شعار يفحص مرة و يقبل في كل مكان.

كما يساهم الاعتماد في التسويق و الترويج للجهات المعتمدة من خلال استخدام شعار الاعتماد والذي يؤكد كفاءة الجهه وضمان استمرارها في تلبية متطلبات الاعتماد ، ويساهم الاعتماد كذلك في الحد من ظاهرة التلوث الكيميائي والبيولوجي كونه يقبل نتائج الفحص الصادرة من جهه معتمده بدون حاجه لتكرار الفحص، وإصدار نتائج كفؤة و دقيقة تنعكس إيجابا على صحة وسلامة المستهلك.

وقدم الخبيران في مجال الاعتماد المهندس محمود الطيب رئيس الجهاز العربي للاعتماد ،ولانا مراشدة مديرة وحدة الاعتماد الاردنية – شرحا تفصيليا للاعتماد والدور الذي يلعبة في مجال الطاقة والتجارة البينية وفي الارتقاء بالصناعات الوطنية.

وتتضمن فعالية الاحتفال باليوم العالمي للاعتماد دورة تدريبية في المواصفة الدولية القياسية تستهدف العاملين في مختبرات الفحص ومديري الجودة ومسؤولي تأكيدات الجودة في المنشأت الصناعية ومختبرات القطاعات النفطية ،بالإضافة إلى خريجي كليات العلوم والباحثين عن عمل في مجال جودة مختبرات الفحص.